إسهامات دولة قطـــر

قرار:" تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في حالة النزاع وما بعد النزاع"، بمناسبـــة الذكرى السنوية العشــرين لقرار مجلس الأمن 1325 (2000)

لغرض إعداد التقرير المطلوب الذي سيرفع إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين، فيمكن الإشارة إلى المحاور المقترحة التالية في تقرير دولة قطر:

* دولة قطر ولله الحمد لا تعتبر من مناطق النزاعات المسلحة، وهي من الدول التي تسعى لتعزيز السلام والأمن الدولي من خلال ما تقدمه من مساعدات دولية سواء للدول التي تعاني من النزاعات المسلحة، أو للمنظمات الأممية التي تسعي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والفتاة في حالة النزاع وما بعد النزاع.
* تواصل دولة قطر اهتمامها المتزايد بحقوق الإنسان، واتخذت في هذا الصدد التدابير التشريعية والقانونية والإدارية وغيرها من التدابير الملائمة لإعمال تلك الحقوق وتوفير الوسائل الكفيلة بتأصيلها وتطويرها وتحديثها في إطار التنمية الاجتماعية المتكاملة، واستند هذا الاهتمام إلى مرجعيات وطنية على رأسها الدستور الدائم لدولة قطر ورؤيتها الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية الأولى (2011-2016)، واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022)، حيث تشكل هذه المرجعيات بيئة داعمة وراسخة لتنفيذ حقوق الإنسان وفق النهج الذي نادت به المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
* صادق سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني "حفظه الله" على قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتضم ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية، وتهدف إلى رصد مؤشرات حقوق المرأة ومتابعة تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية، ودراسة التشريعات واقتراح تعديلها، والتنسيق بين الجهات المعنية لتعزيز العمل ضمن إطار وطني موحد ومنظم، مما يساهم في تعزيز مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة كافة شؤونها ومعالجة التحديات التي تواجهها.
* الإشارة إلى القانون رقم (38) لسنة 1995 بشأن الضمان الاجتماعي وبخاصة المادة (19) منه والتي تنص على " تقوم الوزارة (وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية)، في حالة حدوث كارثة بتدبير الإغاثة العاجلة، وتقديم المعونة النقدية والعينية للأسر والأفراد المنكوبين، ويصدر الوزير قرارة بالقواعد والضوابط المتعلقة بالمساعدات التي تقدمها الوزارة في حالات الكوارث التي يتخلف عنها وفاة أو إصابات جسيمة أو خسائر للأفراد أو الممتلكات).
* قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2020 بتنظيم اللجنة العليا لإدارة الأزمات.
* تقوم دولة قطر بجهود ومبادرات على الصعيد الدولي في مجال التعليم والنهوض بالمرأة بما يسهم في تعزيز السلام والأمن في المجتمعات، وقد ساهمت دولة قطر في دعم الدراسة العالمية حول تنفيذ مشروع قرار مجلس الأمن (1325/2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات التي تقوم بها في العديد من المناطق في العالم، والتي لاقت ترحيبا من المجتمع الدولي، وتولي دولة قطر هذه المسألة اهتماما خاصة من خلال عضويتها الفاعلة في مجموعة أصدقاء التكافؤ بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، ودعمها للبرامج والنشاطات الرامية إلى تعيين المزيد من النساء في المناصب العليا في الأمم المتحدة.
* كما أن دولة قطر داعمة للدور الفاعل للأمين العام للأمم المتحدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وإنهاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين على نطاق المنظمة كما رحبت باستراتيجيته الجديدة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الأمم المتحدة، والاهتمام الذي توليه الدولة لتمكين المرأة تجاوز الأطر الوطنية، حيث أطلقت الدولة العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي والدولي، منها على سبيل المثال مؤسسة صلتك والتي ساهمت منذ إنشاءها في عام 2008 بتقديم فرص العمل لحوالي مليون شاب وشابة، وتوفير مليوني وظيفة حتى عام 2020 داخل الوطن العربي. ومبادرة التعليم فوق الجميع، وهي مبادرة عالمية تشتمل على أربعة برامج دولية، هي: "علم طفلا" "والفاخورة" "وحماية الحق في التعليم في ظروف النزاعات المسلحة وانعدام الأمن" و"أيادي الخير نحو آسيا"، والتي تساهم في حصول العديد من الأطفال على فرص الالتحاق بالتعليم، كما دعمت دولة قطر إعلان شارلوفوا بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات وتعهدت بتوفير التعليم لمليون فتاة بحلول عام 2021.
* تضطلع دولة قطر بدور فاعل على المستوى الدولي في مجال تعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها، حيث قامت بتقديم دعم مالي للعديد من المبادرات الدولية في هذا المجال، ومنها الدعم المقدم للموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (بمبلغ 90,000 دولار أمريكي)، وتقديم دعم مالي (بمبلغ 100,000 دولار أمريكي) للدراسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ونشر كتاب "حكايتها" الذي يوثق مساهمات النساء القياديات في الأمم المتحدة في تعزيز جهود الأمن والسلام، وذلك في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن.
* كما أعلنت دولة قطر عن تبرعها بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي لصندوق مرفق التمويل العالمي الاستئماني على مدى خمس سنوات بدءا من عام 2019 وحتى عام 2023، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحسين الصحة والتغذية للنساء والأطفال والمراهقين في البلدان النامية، بما يتفق والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.
* تسعى دولة قطر إلى تعزيز زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال الاعتراف بالشراكة بالعمل والمسؤوليـــات الوالديـــة، وتحقيق التوازن بين مسؤوليات المرأة المهنية والأسرية، والعمل على تعزيز دور المرأة في المجتمع عن طريق تقديم الدعم لمساندتها في تحقيق التوازن بين أدوارها الأسرية وواجباتها المهنية، اضافة إلى اعتماد سياسات تساعد النساء على المواءمة بين المسؤوليات الأسرية والعمل كواحد من أهم أهداف تمكين المرأة، وتوفير فرص التعليم والتأهيل العالي للمرأة مما ساهم في توفير فرص العمل أمام المرأة.